انتخابات وفوضى جيوسياسية

بيار عقيقي

ما الذي أفرزته الانتخابات الإيرانية مع صعود المحسوب على معسكر الإصلاحيين في طهران، مسعود بزشكيان، إلى السلطة؟... أفرزت عملياً هدوءاً داخلياً كَسبت بموجبه الدولةُ العميقة في إيران وقتاً كافياً، أقلّه حتّى حلول موعد الرئاسيات الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني المُقبل، ومحاولة تأمين المصالحة بين فئات شعبية والنظام، سواء باسم الإنترنت أو باسم الحجاب. وهي خطوة تُحسب للنظام الإيراني.

أما بشأن ما إذا كانت هذه الخطوة ستسمح بالتقاط الأنفاس قبل هبوب العاصفة الآتية من الولايات المتّحدة، فهذا شأن آخر. في المُقابل، قدّم البريطانيون انتقالاً مَرناً بين حزبَين تناوبا على حكم البلاد منذ عام 1924، مع إقرار «المحافظين» بأكبر هزيمة له في القرن الحالي، وتحقيق «العمّال» أكبر فوز له منذ عام 1997. قدّم البريطانيون نموذجاً في كيفية عمل نظم الانتخابات وتَقَبُّل نتائجها، والمُضي قدماً. أمّا فرنسا، فكما أراد رئيسها إيمانيول ماكرون حصل: برلمان مُوزَّع بشكل أساسي بين ثلاثة معسكرات، لا غالبية فيه لطرف، ومن غير الوارد تحالف طرفَين ضدّ ثالث.

إزاء هذا كلّه، لا يبدو أنّ الوضع الانتخابي الأميركي سيَمرُّ بسلاسة. يتحرّك الأميركيون بسرعة أكثر، وبفوضوية. هناك حالة رعب تَعمُّ صفوف الحزب الديمقراطي بسبب الرئيس جو بايدن، والخشية من عدم قدرته على مواجهة سلفه الجمهوري دونالد ترامب، ولا حتّى على الحكم بسهولة في حال فوزه بالولاية الثانية. اعتاد الأميركيون تقديم «القصّة الجديدة» لا الكلاسيكية في كلّ انتخابات رئاسية، منذ انتخاب بيل كلينتون في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1992، وقد كان الوجه الشبابي بعد أجيال من رؤساء تجاوزوا سنّ الـ50. جورج بوش (الابن) كان نوعاً من مصالحة آل بوش مع واشنطن. بارك أوباما، أول أميركي من أصول أفريقية، مع تمتّعه بكاريزما خطابية لافتة. دونالد ترامب، شكّل قمّة عهود اليمين المُتطرّف الأميركي بعد عقود من النبذ. أمّا بايدن نفسه، فكان مدركاً أنّ رئاسته «مرحلة انتقالية» لشيء لم يحدّده هو. ومع تحول الفوضى الأميركية فوضى عالمية، وأمام ارتفاع نبرات التفاؤل بشأن التوصّل إلى اتفاق في قطاع غزّة، عاد كلّ شيء إلى حيث بدأ كلُّ شيء في 24 فبراير/ شباط 2022: أوكرانيا.

منذ الخريف الماضي، اللحظة التي باشر فيها الجيش الروسي التحضير بصمتٍ لمعارك الربيع، ظنّ كثيرون أنّ الدعم الغربي لأوكرانيا انتهى، وأنّ ما يتبقى هو إقناع رئيسها فولوديمير زيلينسكي بالتفاوض مع الروس، انطلاقاً من قبوله ضمّ موسكو المناطق الأوكرانية الأربع: لوغانسك، ودونيتسك، وزابوريجيا، وخيرسون. والاعتراف أيضاً بالسيادة الروسية على شبه جزيرة القرم. وُضعت عمليات تغيير الهيكلية العسكرية تحديداً، لإبعاد قائد الجيش السابق فاليري زالوجني عن المؤسّسة العسكرية، في سياق التمهيد لسقوط أوكرانيا في قبضة روسيا.

غير أنّ ذلك كلّه بدا مُختلفاً في آخر أشْهُر، بدءاً من الدعم الأميركي لكييف، ومن ثمّ دعم دول حلف شمال الأطلسي (ناتو) في قمّتهم، التي عُقدت في واشنطن الأسبوع الماضي، الاستمرار في ضخّ المساعدات لأوكرانيا.

ما الذي يعنيه ذلك؟... يعني أنّ فرضيّة السيطرة الروسية على أوكرانيا مرفوضة من «ناتو»، وأنّ سيناريو جورجيا انتهى في أغسطس/ آب 2008، مع أخطائه كلّها في ترك تبليسي بمفردها. بات العالم مُقتنِعاً بأنّ روسيا لن تتوقّف عند حدود أوكرانيا لو قُبِض لها السيطرة عليها. المسألة لا تتعلّق بتمدّد حلف شمال الأطلسي، الموجود أساساً في لاتفيا وإستونيا وليتوانيا، التي شهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شخصياً على انضمامها لـ«الأطلسي» في عام 2004. المسألة عادت إلى حيث كانت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945): العالم لا يحتمل تعدّداً قيادياً، خصوصاً في حقبة معالجة تضخّم عالمي رادته إغلاقات وباء كورونا سوءاً.

هذا جوهر كلّ استحقاق انتخابي في العالم حالياً، وسلوكات الدول الانتخابية مُؤشّر على كيفية استعدادها للحقبة المُقبلة من الصدامات الجيوسياسية، ولا عزاء للتائهين في فوضاهم.

أنقرة تُصالِحُ دمشق في الوقت الضائع

رانيا مصطفى

قال الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان، الجمعة (2024/7/12)، إنّه أصدر توجيهات لوزير الخارجية هاكان فيدان للقاء رئيس النظام السوري بشّار الأسد، للبدء في استعادة العلاقات مع سورية، وذلك في مؤتمر صحافي عقب مشاركته في جلسة لـ«مجلس ناتو وأوكرانيا» التي عقدت على هامش قمّة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في واشنطن. يأتي ذلك بعد أن أكّد أردوغان، في أثناء عودته من برلين الأحد الماضي (2024/7/7)، ما قاله سابقاً بعد اجتماعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أستانة، بشأن دعوته الأسد إلى لقائه، واستعادة العلاقات «العائلية» معه، داحضاً بذلك أيّ شكوك بشأن جدّية أنقرة في هذا المسار، مسار المصالحة هذا، الذي ترعاه موسكو وتتوسّط فيه بغداد، هو خطوة مُتقدّمة في مسار أستانة الروسي، وتطبيق اتّفاقات خفض التصعيد بين روسيا وتركيا وإيران.

رغم بعض صعوباته الاقتصادية في ظلّ استنفار احتياطيات البنك المركزي، والضغط على العملة المحلّية وسط نضوب صادرات الغاز، وهزّاتها السياسية السابقة لانتخاب الرئيس الحالي لويس أرسي في عام 2020، الذي جاء بعد احتجاجات واسعة النطاق... رغم ذلك كلّه، أطاحت بوليفيا إيفو مورالييس، الذي حكم البلاد من 2006 إلى 2019، إلّا أنّها قدّمت دروساً في التمسّك بديمقراطيتها ومدينتها، على أساس احترام صناديق الاقتراع. واجه الرئيس الحالي لويس أرسي قادة الانقلاب بكلّ شجاعة، وجها لوجه خلال عملية اقتحام القصر الرئاسي، مُستعيناً بالقائد الجديد للجيش خوسيه ويلسون سانشيز، الذي أمر الجنود بالعودة إلى وحداتهم العسكرية، إذ دان المحاولة الانقلابية التي أشرف عليها قائد الجيش السابق، مُؤكّداً عدم السماح بأيّ أعمال منافية للديمقراطية.

لقد توفّرت في البلد اللاتيني صاحب التاريخ الحافل بالانقلابات، عناصر عدّة أسهمت في عزْل قادة الانقلاب الجديد، وإفشال مخطّطاتهم، منها ردّة الفعل السريعة من السلطة السياسية للبلاد بتغيير قائد الجيش المُنقلب ببديل منه حكم مُستقلّ يشارك فيه عناصر من حزب العمّال الكردستاني، ما يُشكل تهديداً أمنياً من وجهة نظر أنقرة. انعكس ذلك تغييراً في السياسة التركية عبر التخلّي عن دعم المعارضة لإطاحة نظام الأسد، وقبول تركيا الحلول الروسية عبر مساري أستانة وسوتشي، والتوافقات المرتبطة بها، ومنها تسليم مناطق في الداخل إلى النظام في مُقابل خضوع المناطق الحدودية شمالاً لسيطرة تركيا والفصائل المرتبطة بها، وصولاً إلى مسار اللجنة الدستورية سبيلاً وحيداً للحلّ السياسي بدلاً من القرارات الأممية. مرّ مسار التقارب في مراحل من الجمود، زاد منها انشغال روسيا في حربها ضدّ أوكرانيا، ومواجهة الحلف الغربي، ومواقف تركيا، العضو في حلف الناتو، الحرج من هذه الحرب، والانتخابات الرئاسية التركية العام الماضي (2023) التي فاز فيها أردوغان بشقّ النفس، واضطر إلى حرف سياساته تقارباً مع السياسات الغربية وابتعاداً عن روسيا، ثمّ الحرب الإسرائيلية على غزّة عقب حادثة طوفان الأقصى. ما استجدّ في الداخل التركي هو خسارة حزب العدالة والتنمية المدوّية في الانتخابات البلدية في إبريل/ نيسان الماضي في إسطنبول وأنقرة، مقابل تصدّر حزب الشعب المعارض، يضاف إلى ذلك استمرار الأزمات الاقتصادية، وتصاعد الانتهاكات ضدّ اللاجئين السوريين، وهو ما دفع أردوغان إلى البحث عن مخارج تُرضي قواعده الانتخابية. وخارجياً، هناك الحرب المُستمرّة على غزّة ومآلاتها، ومنها تقدّم نفوذ إيران الداعمة لإطاحة نظام الأسد، دور عربي مُنتظر يرتبط ببناء محور مواجه على أساس التطبيع مع الكيان الصهيوني، بدعم أميركي في مرحلة ما بعد غزّة، أي بعد الانتهاء من القضاء على الجناح العسكري لحركة حماس. وعلى هذا الأساس، تهافت العرب على استعادة دمشق من الحضن الإيراني إلى الحضن العربي. ولم تُثبِت الوقائعُ أخيراً فشلَ هذا المسار فحسب، بل أثبتت حجم السيطرة الإيرانية على دوائر القرار السوري أيضاً، وعزّزت هذا الرأي التغييراتُ الكبيرة التي تحصل في دوائر القرار السوري، والتي يمكن تلخيصُها بحصر الصلاحيات كلّها، ومنها الاقتصادية، في يد الرئيس الخاضع لإرادة طهران.

هذا يعني أهمّية موقع سورية، رغم ضعف النظام فيها، في مسألة الصراع على النفوذ في المنطقة، وتأتي المصالحة مع دمشق ضمن استراتيجية تركيا لمحاربة الإرهاب («داعش» وحزب العمّال الكردستاني) بمساعدة الحكومتَين المركزيَّتَين في بغداد ودمشق، خصوصاً مع إعلان «الإدارة الذاتية» في شمال شرق سورية عن انتخابات بلدية، ومخاوف تركيا من ترسيخ الحكم الذاتي الكردي. هذا يدفع تركيا إلى الحفاظ على ما حقّقته من نفوذ في المناطق الحدودية السورية، وبالتالي الاستمرار في التنسيق مع روسيا على أساس التوافقات التي حصلت قبل أكثر من أربعة أعوام.

تريد موسكو تعزيز تحالفاتها السابقة لمواجهة الغرب، وسورية بالنسبة إليها منطقة نفوذ مُهمّة، حيث قواعدها العسكرية في حميميم وطرطوس، المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط، وحيث أهمّية موقع سورية نقطةُ وصل للطرق التجارية بين الخليج العربي وتركيا وأوروبا، ما جعل موسكو تولي أهمية للسيطرة على الموانئ والمطارات والطرق المركزية، عبر عقود شراكة اقتصادية طويلة الأمد مع دمشق. لكنّ روسيا غير مُستعدّة لدفع تكاليف باهظة لوجودها العسكري في سورية، من أموال ومقاتلين، ما يدفعها إلى الشراكة مع إيران وتركيا، وإحداث توازن بينهما، وأن تبقى لها اليد الطولى في مناطق سورية كلّما عدا شمال شرق سورية والتنف، حيث تخضع تلك المناطق لسيطرة أميركية. تعزّزت فرص عودة دونالد ترامب أخيراً إلى سُدّة الرئاسة بعد فشل الرئيس جو بايدن، وترهّل إدارته، في تسوية الصراعات الدولية، وقد هدّأ موسكو وأنقرة للتوافق حول مصالحة دمشق استعداداً لقرار الانسحاب الأميركي من سورية، أو تقليص الوجود، انسجاماً مع طروحات ترامب السابقة؛ «أميركا أولاً»، وفي الوقت نفسه، تستغلّ الدولتان حالة الكسل الأميركي تجاه سورية، بسبب انشغال واشنطن بدعم الحرب الإسرائيلية على غزّة، وصياغة تسوية ملائمة هناك، وبالحملات الانتخابية الرئاسية، وبالتالي، لا معارضة أميركية واضحة لمسارب التقارب مع الأسد.

> تأتي المصالحة مع نظام الأسد ضمن استراتيجية تركيا لمحاربة الإرهاب بمساعدة الحكومتَين المركزيَّتَين في بغداد ودمشق

ترتبك الفصائل السورية المدعومة من تركيا، ومعها الحكومة المؤقّتة التابعة للائتلاف السوري المُعارض، وكذلك المجلس الإسلامي السوري، أمام التوجّه التركي الصريح إلى المصالحة مع النظام، وأمام الفئات الشعبية المنتفضة في الشمال رفضاً لهذه المصالحة، وللممارسات العنصرية في تركيا في حقّ اللاجئين السوريين. وبالمثل، ترتبك تركيا التي ليست في مصلحتها خسارة الحاضنة الشعبية ومعاداتها، ولا انقلاب المعارضة عليها بدفع من حراك الشارع، حيث تمارس الفصائل القمع والاعتقال بحقّ الناشطين هناك. تركيا تريد البحث عن حلّ سياسي وفق الرؤية الروسية، أي حلّ يجمع المعارضة والنظام، المشكلة أنّ الأخير لا يقبل الشراكة، وهناك تظاهرات مُستمرّة ضدّه في السويداء، وقد تخرّج للتظاهر مناطق أخرى في دمشق أو الساحل، وهناك احتجاجات في إدلب ضدّ هيئة تحرير الشام، وتظاهرات في الشمال، وتململ في مناطق الإدارة الذاتية، والنظام بات في غاية الضعف، فيما نجح عشية الانتخابات في تبادل مواقع الترشيح مع كتلة الرئيس إيمانويل ماكرون لضمان هزيمة اليمين المُتطرّف، غير أنّ هذا اليمين نجح في اكتساب مقاعد أكثر رغم خسارته التصدّر. وقد سارع ممثلوه وشركاؤهم إلى وصف كتلة اليسار الفائزة بأنّها تضمّ اليسار المُتطرّف، في محاولة لقذف كرة التطرّف إلى اليسار، مع أنّ الأدبيات السياسية والإعلامية في غالبية أرجاء العالم تحصر التطرّف الفرنسي في اليمين الشعبوي. وبما أنّ السياسة في أحد وجوهها هي اللعب على المُمكنات، فإنّ كتلة ماكرون تسعى إلى شقّ تحالف اليسار بالتصريح بأنّ التفاهم ممكن مع الاشتراكيين والخضر (باستبعاد الشيوعيين وحزب فرنسا الأبية)، ويستغلّ ماكرون، وحزبه النهضة، عدم وجود اتفاق مسبق بين مكوّنات اليسار على شخصية مُحدّدة لترأس الحكومة، والتحدّي يكمن في أن يُحافظ اليسار على وحدته ويتمسّك بسياسات مُستقلّة منحازة إلى الجمهور العريض، وغير معادية للمهاجرين وللفرنسيّين من أصول مُسلمة ومُختلفة، وذلك في وجه سياسات مُتقاربة في أوساط اليمين إزاء هذه المسألة، أدّت إلى توسيع القاعدة الاجتماعية لأقصى اليمين.

(كاتب تونسي)

عبرة ثلاثة انتخابات... التاريخ لم ينتهِ

محمود الريماوي

خلال الأسبوع الماضي بثلاثة استحقاقات انتخابية تجاوزت أصداؤها الحدود الوطنية، وحملت نتائج مفاجئة وذات مغزى، فحواه أنّ الإصلاح يتقدّم في إحدى الحالات، وأنّ اتّجاهاً أقلّ محافظة يتفوّق على «المحافظين التاريخيين» في حالة ثانية. وأنّ اليسار يتصدّر في حالة ثالثة، ما ينبئ بأنّ التاريخ لم ينتهِ، وأنّ الجراحات الاجتماعية والسياسية لم تتوقّف، بل تقطف ثماراً لمصلحة كتل شعبية عريضة، ولغير مصلحة كبار المُتنفّذين هنا وهناك.

أولى هذه الانتخابات هي التي أجريت في إيران، وآذت إلى فوز الإصلاحي مسعود بزشكيان على منافسه المحافظ سعيد جليلي. يصف الفائز نفسه، وهو طبيب وبرلماني ووزير سابق، بأنّه «محافظ إصلاحي»، ولعلّه أراد بهذا الوصف طمأنة المحافظين، الذين يستحوذون على مفاصل النظام ومؤسّساته الحيوية، بأنّه، وإنْ ينتسب إلى الإصلاحيين، فإنّه لا يبتعد كثيراً عن دائرة المحافظين، علماً أنّ مواقفه إزاء الشؤون الداخلية كثيراً ما تفترق عن مواقف المحافظين، فقد أعلن مناصرته حقوق الأقليات (وهو نفسه ذو أصل تركي آذري)، وحقوق النساء، وحرّية الوصول إلى الإنترنت، إلى جانب وعوده بمكافحة الفساد وتعميم التنمية في جميع المناطق والشرائح الاجتماعية. وحتّى في السياسة الخارجية، الرجل عازم على الانفتاح على العالم، ويضع مصلحة بلاده وشعبه قبل الاعتبارات الأيديولوجية. وبالنظر إلى طبيعة الصلاحيات المحدودة مقارنة بصلاحيات المُرشد الأعلى علي خامنئي، فإنّ وجوده في رأس الحكم مُنتخباً بالاقتراع المباشر من الشعب يمنحه وزناً معنوياً كبيراً في أنظار الجمهور، ويُدلل على أنّ الجمهورية الإسلامية تشتمل على تعدّدية فعلية، خلافاً لما يجري تصويره أنّ هناك منظوراً سياسياً واحداً لكلّ شيء يتشارك فيه الشعب والسلطات العليا، بخاصة أنّ بزشكيان ليس الإصلاحي الأول الذي يختاره الشعب، فقد سبقه إلى تمثيل الشعب كلّ من هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي وحسن روحاني. ولو تمتّع الإصلاحيون بهامش حرّية أكبر على صعيد الاجتماعات والحضور الإعلامي، لكان حظّهم أكبر في تمثيل الشعب في المؤسّسات التمثيلية، وفي الأخصّ البرلمان، ومعلوم أنّ عدة إصلاحيين قُيّدت حركتهم وحُجبوا عن وسائل الإعلام، وحرموا الحضور في الحياة الاجتماعية، دون أن تُوجّه لهم أيّ اتهامات ذات سند قانوني. وبينما خسر المحافظون في الدولة. ليلة الإعلان عن غلق البرلمان بدبّابة، وتجميد عمله، خرج عددٌ من التونسيين إلى الشوارع احتفالاً بالقرار، الذي كان بداية طريق سلبهم حرّياتهم وحقوقهم مواطنين وناخبين. لقد كان التهليل باستعمال القوّة والتعسّف في استغلال السلطة بداية انهيار مناخ الحرّية والديمقراطية بما له وما عليه، وشرعنة للّاقانون، وحكم الأمر الواقع، الذي أخضع رقاب الجميع لمنطق الغلبة والتسلّط، وهو ما فهمه لاحقاً جزء من النُخب ومن الشعب.

> نجح اليسار الفرنسي قبيل الانتخابات في توحيد صفوفه، ونجح عشيّتها في تبادل مواقع الترشيح مع كتلة ماكرون لضمان هزيمة اليمين المُتطرّف

من مُميّزات المجتمعات الديمقراطية أنّ أصوات الناخبين تعلو أصوات السلاح

من مُميّزات المجتمعات الديمقراطية أنّ أصوات الناخبين تعلو أصوات السلاح، التي عليها أن تكون حامية لإرادتهم المعبّر عنها عبر صناديق الاقتراع، وأنّ سياسات البلاد مسؤولية حكامها المُنتخبين فقط، الذين يستمدّون شرعيتهم من احترامهم القوانين وتقسيمهم على الدستور، ولا طاعة لحاكم حنث بقسمه، أو نضب نفسه فوق القانون أو فوق نتائج الصناديق، مهما كان سوؤهما، ومهما ادّعى الحاكم من صلاحه. لكنّ الديمقراطية تحتاج وعياً نُخبوياً ومجتمعياً بها، وإيماناً بأنّها الخيار الأنجع لإدارة شأن السلطة وحلّ الخلافات، مهما شابتها النقائص والإخلالات التي تطبع السلوك والفكر البشريين.

(كاتب تونسي)

ناخبة في طهران يوم الانتخابات، الخميس 6 يوليو (عطا كنارديه/فرانس برس)

ما زالت الحرب في السودان مُستمرّة

حفور زيادة

حذّرت جهاتٌ دوليةٌ عدة، في شهر يونيو/ حزيران 2023، وبعد نحو شهرَين من اندلاع حرب السودان، من أنّ القتال في البلاد قد يتحوّل «أسلوبَ حياةٍ»، وهو ما يبدو حقيقياً، بعد مرور 15 شهراً من الحرب.

يشكو قائد الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان، من تجاهل العالم جرائمَ قوّات الدعم السريع. وهو يقصد الشكوى من عدم دعم العالم الجيش السوداني في حربه هذه ضدّ حليفه السابق محمد حمدان دقلو. لكنّ الحقيقة أنّ العالم عجز عن وقف الحرب رغم كلّ إداناته. وجميع محاولاته للضغط على طرفَي الحرب لم تثمر، وتملّص الطرفان من اتخاذ أيّ خطوةٍ عمليةٍ جادّةٍ لوقف العمليات العسكرية، في رهانٍ على القدرة في الصمت عبر البندقية، وهو ما يبدو غير قريبٍ حتّى هذه اللحظة، ويدفع ثمنَه عشراتُ ملايين المواطنين.

أصبحت الإدانات الدولية مُتكرّرةً ورتيبة لم تتغيّر منذ أكثر من عام. ترصد (الإدانات) انهيار الدولة وتفكّكها شيئاً فشيئاً، وتُحذّر من أثر ذلك في الإقليم. تُنذر بالمجاعة منذ كانت وشيكة حتّى من الماس، وما زالت تُنذر بجوع أكثر من 25 مليون مواطن. رصدت التجييش وانتشار السلاح وعمليات «التمليش» (تأسيس الميليشيات) المستمرّة مع تفشّي خطاب الكراهية، والتنبيه إلى الأثر المُدمّر لذلك. ومع هذه التحذيرات، تتواصل بيانات الإدانة، ودعوة الأطراف إلى وقف إطلاق النار، وبدء حوار موسّع لإنهاء الأزمة، مع بعض عقوبات توصف بـ «الذكية» تطارد قادة هذا الطرف أو ذاك. ومحصّلة ذلك كلّه استمرار القتال. تتواصل داخل السودان العمليات العسكرية بالرتابة ذاتها، فكأنّما أضحت الحرب في ذاتها واقعاً لا يسعى أحدٌ إلى الفكاك منه؛ قصف مدفعي تطلقه قوّات الدعم السريع على إحدى قرى ونهبها؛ صدّ هجومها على إحدى المدن... هكذا تستمرّ دائرة الأخبار المُكرّرة، ولا شيء آخر يحدث. تتحلّل الدولة السودانية أمام الأنظار، ويزحف الموت خلف عشرات الملايين من المواطنين في نزوحهم في داخل السودان أو في خارجه. يدعو العالم إلى لقاءٍ بين قائد الجيش وقائد «الدعم السريع»، فيرفض هذا ثمّ يعتذر ذاك. تتّجه الوفود إلى جنيف، فيحضر طرفٌ ويغيب الآخر. يسافر المفاوضون إلى جدّة، فينسحب طرفٌ ويتهرّب من التنفيذ طرف. وهكذا تستمر دوامة العبث، وبينما يواجه نصف سكان السودان خطر المجاعة، ويعيش أكثر من عشرة ملايين منهم نازحين، يصف قائد الجيش هذا كلّه بـ«الزوبعة»، بينما يتواصل اختفاء قائد «الدعم السريع»، الأمر الذي تثور الشكوك بشأن صحّته. الذين استيقظوا صباح السبت 15 إبريل/ نيسان 2023 ليجدوا الحرب فوق رؤوسهم، ما زالوا يعيشون اليوم ذاته بلا توقّف منذ أكثر من عام. كلّ شيء يتكرّر: القتال؛ الموت؛ الانتهاكات؛ الإدانات؛ الدعوات إلى وقف الحرب؛ الجوع. كلّ شيء يتكرّر، والحرب أصبحت أسلوبَ حياة.

بعد 15 شهراً يعجز الطرفان عن الانتصار العسكري، ولا يمتلكان الإرادة للحلّ السلمي، ويتخبّط العالم، الذي يعاني مشكلات أكبر، في طريق إيجاد حلّ. وحتّى ذلك الوقت، ستستمرّ حرب السودان حتّى تستنزف أطرافها، وتُجبرهم على الرضوخ للحلول السلمية. في وقتٍ ستكون فيه الحلول السلمية الممكنة كلّها شديدةَ السوء، لكن ستكون وحدها المُتاحة. وهو ثمنٌ عادلٌ للعجز عن منع اشتعال الحرب، ثمّ التباطؤ في إيقافها. ففي الأسابيع الأولى، لمّا كان قائدا الجيش و«الدعم السريع» يتوعّد أحدهما الآخر في اتصالات هاتفية بالقنوات الإخبارية، كانت الحرب ما زالت اشتباكات عنيفةً في أجزاء من العاصمة الخرطوم. ما كان متاحاً في ذلك الوقت، ورفضَه الطرفان مدفوعين بوهم الانتصار العسكري القريب، لم يعد مُمكناً اليوم. والحرب التي تأكل أجزاءً واسعةً من السودان لم يعد قرارها عند قيادتَين عسكريّتَين. لذلك ستتواصل برتابتها بلا أمل قريب في تغيّر الأحوال.

نحو رؤية مستقبلية مشتركة للمنطقة

شبلي ملاط

في مقال مهمّ له، بعنوان «معاً لبناء منطقة قوية ومزدهرة»، نشره موقع وصحيفة العربي الجديد (2024/7/10)، قدّم الرئيس الإيراني المنتخب، مسعود بزشكيان، طروحات مُستقبلية للعلاقات الإقليمية، وتصدير فكرة التعاون النووية المحتملة، التي تكون فيها إيران طرفاً مُهمّاً، لا سيّما من موقعها الجغرافي الواصل بين الشرق الأوسط والدول الكبرى في آسيا. ما طرحه الرئيس المُنتخب هو تكملة لفكر واضح الدستور اللبناني (1926) ميثاق شيحا (1954) بشأن أهمّية وجود لبنان عند مفترق الطرق إلى شمال العالم وجنوبه، المُمتدّة من ايسلندا وروسيا إلى أفريقيا الجنوبية والخليج العربي.

يلتقي الاثنان عند رؤية مستقبلية للمنطقة توفّر لأهلها أفقاً جديداً في مسارها التاريخي لتحقيق هذه الفكرة، لا بُدّ من مواكبة الرئيس الإيراني أيضاً، في حديثه بشأن يتعلّق بضرورة حلّ القضية الفلسطينية بشكل حاسم، وأسس هذا الحلّ لا تكون إلّا بإعطاء الشعب الفلسطيني في المنفى، وفي فلسطين، حقوقه التاريخية المُكرّسة في القانون الدولي.

نلتقي في لبنان عند هذه الأطروحات الثلاث، التي تقدّم بها الرئيس الإيراني المنتخب، وكلّها مشاريع مُحقّة وممكنة في طريق إنشاء منطقة جديدة روحها استقرار السلم ورفض العنف سبيلاً للسياسة، تُقدّم للعالم نمطاً جديداً من اقتصاد مزدهر، ووصلة شرق أوسطية محورية في عالم لا تزال منطقتنا مرتبطة به بمنطق القوّة العمياء، التي نشأت مع إسرائيل على أشلاء فلسطين عام 1948.

أما الدخول بجدّية في هذه الطريق المُغايرة، فيبدأ في لبنان برئيس للجمهورية قادر على التهامي بواقعية وإبداع مع الطروحات التي يُقدّمها الرئيس الإيراني.

(خبير قانوني لبناني)

الانقلابات شرٌّ مطلق

محمد خليل برعومي

عاشت العاصمة البوليفية لاباز جدلاً واسعاً بعد اقتحام جنود القصر الرئاسي (2024/6/26) في محاولة انقلاب قادة عسكريين مُنشقّين، يقودهم الجنرال خوان خوسيه زونيغا، تحت عنوان إعادة هيكلة الديمقراطية في البلاد. لكنّ هذه الحركة الانقلابية لم تدم أكثر من ساعات معدودة، وسرعان ما قُبِض على زونيغا ومعاونيه، وزجّوا في السجون، تتشابه العناوين والأهداف المزعومة في جلّ الانقلابات، عسكرية أو مدنية، من أميركا الجنوبية إلى القارّة الأفريقية، جميعهم يحاول التستّر على جرمه بمصطلحات السيادة والتغيير والإصلاح أو محاربة الفساد، سعياً لتكوين حزام شعبي من الغافلين.

رغم بعض صعوباته الاقتصادية في ظلّ استنفار احتياطيات البنك المركزي، والضغط على العملة المحلّية وسط نضوب صادرات الغاز، وهزّاتها السياسية السابقة لانتخاب الرئيس الحالي لويس أرسي في عام 2020، الذي جاء بعد احتجاجات واسعة النطاق... رغم ذلك كلّه، أطاحت بوليفيا إيفو مورالييس، الذي حكم البلاد من 2006 إلى 2019، إلّا أنّها قدّمت دروساً في التمسّك بديمقراطيتها ومدينتها، على أساس احترام صناديق الاقتراع. واجه الرئيس الحالي لويس أرسي قادة الانقلاب بكلّ شجاعة، وجها لوجه خلال عملية اقتحام القصر الرئاسي، مُستعيناً بالقائد الجديد للجيش خوسيه ويلسون سانشيز، الذي أمر الجنود بالعودة إلى وحداتهم العسكرية، إذ دان المحاولة الانقلابية التي أشرف عليها قائد الجيش السابق، مُؤكّداً عدم السماح بأيّ أعمال منافية للديمقراطية.

لقد توفّرت في البلد اللاتيني صاحب التاريخ الحافل بالانقلابات، عناصر عدّة أسهمت في عزْل قادة الانقلاب الجديد، وإفشال مخطّطاتهم، منها ردّة الفعل السريعة من السلطة السياسية للبلاد بتغيير قائد الجيش المُنقلب ببديل منه

> من مُميّزات المجتمعات الديمقراطية أنّ أصوات الناخبين تعلو أصوات السلاح

الدولة، ليلة الإعلان عن غلق البرلمان بدبّابة، وتجميد عمله، خرج عددٌ من التونسيين إلى الشوارع احتفالاً بالقرار، الذي كان بداية طريق سلبهم حرّياتهم وحقوقهم مواطنين وناخبين. لقد كان التهليل باستعمال القوّة والتعسّف في استغلال السلطة بداية انهيار مناخ الحرّية والديمقراطية بما له وما عليه، وشرعنة للّاقانون، وحكم الأمر الواقع، الذي أخضع رقاب الجميع لمنطق الغلبة والتسلّط، وهو ما فهمه لاحقاً جزء من النُخب ومن الشعب.

من مُميّزات المجتمعات الديمقراطية أنّ أصوات الناخبين تعلو أصوات السلاح، التي عليها أن تكون حامية لإرادتهم المعبّر عنها عبر صناديق الاقتراع، وأنّ سياسات البلاد مسؤولية حكامها المُنتخبين فقط، الذين يستمدّون شرعيتهم من احترامهم القوانين وتقسيمهم على الدستور، ولا طاعة لحاكم حنث بقسمه، أو نضب نفسه فوق القانون أو فوق نتائج الصناديق، مهما كان سوؤهما، ومهما ادّعى الحاكم من صلاحه. لكنّ الديمقراطية تحتاج وعياً نُخبوياً ومجتمعياً بها، وإيماناً بأنّها الخيار الأنجع لإدارة شأن السلطة وحلّ الخلافات، مهما شابتها النقائص والإخلالات التي تطبع السلوك والفكر البشريين.

(كاتب تونسي)

كاريكاتير — كيغل كارتونز

الانتخابات الفرنسية انعطافة سياسية

بشير البكر

ليس مُهمّاً أن يَحكُم اليسار في فرنسا، رغم أنّه جاء في المرتبة الأولى، بل أنّ يُهزَم اليمين المُتطرّف الذي حلّ ثالثاً. هذا هو فحوى الرسالة التي خرجت من صناديق الاقتراع مساء السابع من الشهر الحالي (يوليو/ تمّوز)، في نهاية الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية، وعكست ردّاتُ فعل فئاتٍ متنوّعةٍ من المجتمع الفرنسي حالةً من الارتياح لعدم حصول حزب التجمّع الوطني على أكثرية نيابية تُؤهّله لتشكيل الحكومة، وبالتالي تطبيق برنامجه الذي أثار مخاوف أوساط واسعة، لأنّه يدفع البلد إلى حافّة الهاوية، ويمكن أنْ يُولّد انفجارات داخلية متوالية لن تكون الهجرة وحدها المُتضرّر منها، بل الحريّة، والتعدّدية العرقية والثقافية. وقد صدرت تصريحات عديدة في الحملة الانتخابية، عكست وَجْهَاً غُنصرياً، وفظاظةً قاسيةً، تجاه كلّ من يختلف مع هذا التيّار الجارف، لا سيّما الأوساط التي دعت إلى إقامة حاجز في طريقه. ومن التغييرات الجذرية، التي كان يَعِدُ بها حزب مارين لوبان، تغييرات في السياسة الخارجية، خاصّة تجاه القضية الفلسطينية، وعلاقات فرنسا التاريخية مع بلدان المغرب العربي. وأعلن مُرشّحه لرئاسة الحكومة جوردان باردِيلا أنّه لن يعترف بدولة فلسطينية، وهو بذلك يتراجع عن مسار سياسي تاريخي، استند إلى ثوابت تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، منها حقّ الشعب الفلسطيني في دولة مُستقلّة، وخلفية هذا الموقف هي التلاقي مع اليمين الإسرائيلي الحاكم. كما أنّ برنامج الحزب كشف عن وجه معادٍ لأوروبا، والاتفاقات الخاصّة بحرّية تنقّل الأفراد والمُنتجات، بالإضافة إلى العلاقة المُتميّزة مع روسيا، التي باتت تحتفظ بعلاقات خاصّة مع أحزاب اليمين المُتطرّف في أوروبا. وعبّرت موسكو عن فرحها بتصدّر «التجمّع الوطني» نتائج الدورة الأولى، على خلاف ما هو مُتعارف عليه في العلاقات الدولية، وهي مُحاولةٌ تدخّل صريحةٌ في الشؤون الداخلية لفرنسا.

تُغلّب القراءات الأولية للنتائج احتمال أنّ موجة اليمين المُتطرّف انكسرت في فرنسا، وفقدت الزخم الذي اختزنته سنوات عدّة، بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وفشلَ الطبقات السياسية الحاكمة في تقديم حلول تتماشى مع التطوّرات التي هَمّشت الريف والزراعة لصالح اقتصاد العولمة، التي فتحت الحدود من دون مراعاةٍ للخصوصيات المحلّية. وتُؤكّد الدراسات الخاصّة بحركة صعود اليمين المُتطرّف، خلال العقدَين الأخيرَين، أنه استنفد كلّ الإمكانات التي كان يمكن لها أن تُوصله إلى الحكم في فرنسا. ومن ذلك توظيف آلة إعلامية ضخمة من أجل تكسير الخصوم، وصناعة نجوم سياسة وميديا على غرار زعيم حزب الاسترداد العنصري إيريك زمور، الذي لم يفلح في الحصول حتّى على نائب واحد، رغم أنّ قناة سي نيوز وفّرت له منصّة إعلاميةً مفتوحةً للدعاية والتحريض ضدّ المهاجرين، وترويج الإسلاموفوبيا وثقافة الكراهية. أهمّية نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية لا تكمن في بعدها الآني فقط، بل في ما تُشكّله من انعطافة نحو مُستقبل مُختلف تُشكّل فيه الهجرة قيمةً إضافيةً ورافعةً للقضايا العربية، ومنها الفلسطينية، وبما طرحته من قضايا تعطف نفسها على دورة الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 1981، التي أوصلت فرانسوا ميتران إلى الرئاسة، وكانت تلك بداية عهد سياسي جديد اعتمد تسوية أوضاع المهاجرين قانونياً، وفتح الباب أمام الأجيال الجديدة كي تقتحم المجالات الاقتصادية والرياضية والث

هل ينجح نتنياهو في إفشال جولة المفاوضات الحالية؟

حسن نافعة

صاغت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، قبل أيام، ردّها على التعديلات التي كانت الإدارة الأميركية قد اقترحت إدخالها على الخطة التي طرحها الرئيس بايدن نفسه في 31 مايو/ أيّار الماضي. ولأنّ إدارة بايدن وصفت هذا الردّ بأنّه «إيجابي ويمكن البناء عليه»، فقد بدأت عجلة المفاوضات تتحرّك من جديد، مُشيعة جواً من التفاؤل بشأن إمكانية التوصّل فعلاً إلى اتّفاق لتبادل الرهائن يُفضي إلى وضع نهاية فعلية لحرب تُعدّ الأطول والأكثر دمويةً في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. ساعد على ترسيخ تلك الأجواء التفاؤلية إعلانُ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو موافقتَه على إرسال وفدٍ للمشاركة في جولةٍ جديدةٍ من المفاوضات. وما إن بدأت العجلة تدور حتّى صدر من مكتب نتنياهو فجأة بيان يتضمّن شروطاً جديدةً لوقف إطلاق النار، فقد اشترط أن يتيح الاتّفاق المنشود إمكانية العودة مُجدّداً إلى القتال حتّى تُحقّق الحرب جميع أهدافها، وأن يتضمّن آليات تضمن عدم تهريب الأسلحة عبر الحدود المصرية الفلسطينية، وتمنع عودة المقاتلين إلى شمال القطاع، وتسمح بعودة أكبر عدد ممكن من المُحتجزين الأحياء خلال المرحلة الأولى من المفاوضات (!)

وقد اعتبر مراقبون ومُحلّلون ومسؤولون عديدون، بمن فيهم شخصيات سياسية وعسكرية إسرائيلية وازنة، أنّ إصدار مثل هذا البيان، وفي هذا التوقيت بالذات، يُؤكّد إصرار نتنياهو، ليس على إفشال جولة المفاوضات المقبلة فحسب، وإنّما تحدّي الرئيس بايدن شخصياً أيضاً، رغم كلّ ما قدّمه له من دعم سياسي وعسكري فاق كلّ التوقّعات. ولأنّ بايدن سعى جاهداً، خصوصاً خلال الأسابيع القليلة الماضية، إلى الضغط على «حماس» وتحميلها المسؤولية كاملة عن عدم التوصّل إلى اتّفاق لوقف إطلاق النار، فمن الواضح أنّه تصعب عليه مواصلة النهج نفسه بعد صدور هذا البيان، الذي يُؤكّد بصورةٍ قاطعةٍ أنّ نتنياهو هو المسؤول الأول عن وضع العراقيل أمام المساعي الرامية إلى التوصّل إلى اتّفاق يُنهي الحرب ويُعيد المحتجزين إلى ذويهم. فإلى متى يستطيع نتنياهو مواصلة مناوراته التي تستهدف تخريب المفاوضات، وما العواقب التي يمكن أن تترتّب عن نجاحه في إفشال جولتها الحالية؟

في تفسير الأسباب التي تدعو نتنياهو إلى الاستمرار في وضع العراقيل أمام الجهود الرامية إلى التوصّل إلى اتفاق ينهي الحرب على قطاع غزّة، يرى مراقبون كُثُرٌ أنّ الأمر يتعلّق أساساً بمصالحه الخاصّة، وبإدراكه لذاته ولدوره في حماية المشروع الصهيوني. فهو يخشى أن يُؤدّي قبوله بوقف دائم لإطلاق النار إلى انسحاب الوزراء الأكثر تطرّفاً، من أمثال إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، من الائتلاف الحكومي. وبالتالي، إلى تفكّك وسقوط الحكومة التي يرأسها. ولأنّ جميع استطلاعات الرأي التي أُجريَت في الآونة الأخيرة تشير إلى أنّ إجراء انتخابات مُبكّرة الآن لن يُمكّنه من الفوز بأغلبية برلمانية تتيح له تشكيل حكومة جديدة برئاسته. يخشى نتنياهو من الملاحقة القضائية بتهمة الفساد واستغلال النفوذ، وبالتالي، من احتمال المحاكمة والزجّ به في غياهب السجون.

غير أنّ هذا البُعد لا يصلح وحده، في تقدير كاتب هذه السطور على الأقلّ، لتفسير موقف نتنياهو المُتعنّت، خصوصاً أنّ زعيم المعارضة يئير لبيد أبدى استعداده لتقديم شبكة أمان تضمن استمرار الحكومة وتحول دون سقوطها في حال الموافقة على صفقة التبادل، وانسحاب الوزراء الرافضين لها من الائتلاف، ما يدلُّ على أنّ الخوف من تفكّك الحكومة وسقوطها قد لا يكون الدافع الوحيد وراء إصرار نتنياهو على عرقلة الجهود الرامية إلى وقف الحرب. لذا، الظنّ أن هناك أسباباً أخرى تُفسّر هذا الموقف المُتعنّت، تتعلّق بنسق نتنياهو العقيدي، وبرؤيته لذاته ولدوره الشخصي في حماية المشروع الصهيوني، فنتنياهو، رغم خلفيته العلمانية، يؤمن إيماناً عميقاً بأنّ الشعب الذي يقوده يختلف عن كلّ شعوب العالم، لأنّه «شعب الله المختار»، الذي يملك من سمات العبقرية والإبداع ما يُؤهّله لصنع معجزات لا يقدر على صنعها سواه. ولأنّه الشخص الوحيد الذي تمكّن من قيادة هذا الشعب فترة أطول بكثير من كلّ من سبقوه في موقع القيادة، بمن في ذلك بن غوريون نفسه، الرئيس المُؤسّس للكيان الصهيوني، فمن الواضح أنّ رؤية نتنياهو ذاته المتضخّمة تحول دون تمكّنه من استيعاب فكرة أنّ بمقدور فصيل فلسطيني صغير، كحركة حماس، إلحاق هزيمة مُذلّة بجيش «شعب الله المختار» الذي لا يقهر، وفي أثناء فترة قيادته هذا الشعب. لذا، يبدو أنّ لدى نتنياهو إيماناً راسخاً بأنّه يواجه اختباراً إلهياً يتعيّن عليه أن يُثبت فيه جدارته بالاستمرار في القتال، الذي لا بدّ أن يُفضي حتماً إلى تحقيق النصر المطلق الذي يسعى إليه. وكلّ ما عليه أن يفعله في هذه الحالة هو الاستمرار في المناورة لكسب المزيد من الوقت، وللتحلّل من كلّ قيد يمكن أن يُعرقل طريقه في الوصول إلى الهدف المنشود.

أمام نتنياهو عقبتان عليه التغلّب عليهما للحصول على الوقت الذي يحتاجه لمواصلة القتال: الكنيست الإسرائيلي، الذي يملك سلطة سحب الثقة من حكومته، والكونغرس الأميركي، الذي يستطيع دعم موقفه في مواجهة إدارة بايدن، التي تبدو في نظره مُتعجّلة للتوصل إلى صفقة تُفضي إلى وقف الحرب. ولأنّ العطلة الصيفية للكنيست تبدأ يوم الـ23 من الشهر الحالي (يوليو/تمّوز)، وسوف تستمر ثلاثة أشهر، فضلاً عن أنّه يستعدّ للتوجّه إلى واشنطن لإلقاء خطاب أمام الكونغرس يوم الـ28 من الشهر نفسه، يعتقد نتنياهو أنّه إذا استطاع تجاوز هذين التاريخَين المُهمّين، فسوف يكون في مقدوره مواصلة الحرب إلى أن يتحقّق له «النصر المطلق».

غير أنّ ما جرى خلال الأشهر التسعة الماضية يثبت أنّ عقل نتنياهو امتلأ بأوهام تدفعه إلى الإستمرار في الجري وراء سراب النصر المُطلق، فقد سبق له أن حاول الإيهام بأنّ اقتحام رفح سوف يُنهي كلّ شي، بل لم يتردّد في اتهام كلّ من حاول ثنيه عن القيام بهذه المُقامرة، التي قد تترتّب عليها كوارث إنسانية يصعب احتمالها، بأنّه يضمر السوء لإسرائيل، ولا يريد لها أن تنتصر. وقد مضت الآن أسابيع عديدة على اقتحام رفح، لكنّ جيشه لم يستطع أن يُحقّق هناك ما عجز عن تحقيقه في شمال ووسط القطاع. ما استطاع تحقيقه هناك هو المزيد من القتل والتدمير والتجويع، ومطاردة المدنيين العُزّل، وإجبارهم على الترحال المُتكرّر من مكان إلى آخر، تحت وابل من القصف المتواصل من البرّ والبحر والجوّ. وقد بات واضحاً للجميع، بما في ذلك كبار قادة جيش الكيان، استحالة القضاء على «حماس» عسكرياً، وأنّ إبرام صفقة للتبادل هو السبيل الوحيد لعودة المحتجزين. لكن يبدو أنّ نتنياهو ما زال يرى أنّ مواصلة ارتكاب المجازر في حقّ المدنيين وتجويع من بقي منهم على قيد الحياة، ستؤدّي في النهاية إلى إجبار «حماس» على الاستسلام وإلقاء السلاح. ولأنّه على يقين من أنّ باستطاعته الإفلات من العقاب، في ظلّ الدعم الأميركي غير المشروط، واهتراء المؤسّسات الدولية، لم يعد لديه أيّ كوابح سياسية أو أخلاقية أو قانونية تعيد إليه اتّزانه العقلي أو تجبره على احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

> ما زال نتنياهو يرى أنّ مواصلة ارتكاب المجازر في حقّ المدنيين ستؤدّي في النهاية إلى إجبار «حماس» على الاستسلام وإلقاء السلاح

> سقوط حكومة نتنياهو، مع استمرار صمود المقاومة، وحدهما الكفيلان بوضع نهاية لحرب لا نظير لوحشيتها في التاريخ المعاصر

ليس من الواضح بعد ما إذا كان بمقدور نتنياهو تخريب الجولة الحالية من المفاوضات، مثل ما نجح من قبل في تخريب جولات سابقة، لكن من الواضح أنّه سيحاول المُماطلة. ولأنّه يظنّ أنّ عطلة الكنيست ستمنحه ثلاثة أشهر إضافية من دون خوف من تفكّك الحكومة، وأنّ خطابه في الكونغرس سيخفّف من الضغط الواقع عليه من جانب إدارة بايدن لأسباب انتخابية، يعتقد نتنياهو أنّ بمقدوره تأجيل إبرام أيّ صفقة إلى ما بعد 28 يوليو/ تمّوز الحالي. لذا يمكن القول إنّ الأسابيع الثلاثة المقبلة تبدو حاسمة في تحديد المسار، وسوف يتعيّن على نتنياهو أن يواجه خلالها ضغوطاً متصاعدة في المستويات المحلّية والإقليمية والدولية كافّة. ففي المستوى المحلّي، يُتوقّع أن تتزايد ضغوط أُسَر المحتجزين لإبرام صفقة لتبادل الأسرى قبل زيارته المُرتقبة واشنطن، حتّى ولو أدّت إلى وقف تامّ ودائم لإطلاق النار.

ولم يعد هذا المطلب قاصراً على أُسَر المحتجزين، وإنّما انضمّت إليهم شرائح اجتماعية تتزايد باستمرار، حيث أصبحت قطاعات واسعة من النُخَب، خاصّة بعد انسحاب بني غانتس وغادي آيزنكوت من مجلس الحرب، مقتنعةً تماماً بأنّ نتنياهو بات يُغلّب مصالحه الشخصية على المصالح الوطنية العليا.

وعلى الصعيد الإقليمي، يواجه نتنياهو تحدّياً جدّياً من محور المقاومة، الذي يقدم إسناداً عسكرياً مُهمّاً لفصائل المقاومة الفلسطينية، ومن الواضح أنّ هذا المحور سيواصل إسناد المقاومة الفلسطينية حتّى النهاية، حتّى لو أدّى ذلك إلى توسيع نطاق الحرب وتحوّلها حرباً إقليمية شاملة. وعلى الصعيد الدولي، بدأت إدارة بايدن تتعجّل الوصول إلى صفقة، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وتسعى في الوقت نفسه لكبح جماح المحاولات الرامية للتصعيد خوفاً من تحوّل المواجهة الراهنة إلى حرب إقليمية شاملة لا تريدها الآن.

إذا نجح نتنياهو في المُماطلة، وبالتالي، في عرقلة إبرام صفقة إلى ما بعد خطابه المُنتظَر في الكونغرس، فالأرجح أنّ هذه الصفقة لن تُبرم أبداً طالما استمر نتنياهو في رأس الحكومة. فسقوط حكومة نتنياهو، مع استمرار صمود المقاومة، وحدهما الكفيلان بوضع نهاية لحرب لا نظير لوحشيتها في التاريخ المعاصر.

(أكاديمي مصري)

طبيب وسط حقل ألغام... بزشكيان والمجتمع الغاضب

حازم كلاس

أمام كاميرات البثّ المباشر، نهض في الاستوديو فجأةً من كرسيّه إلى يمين مسعود بزشكيان، وصرخ في وجه الخبير، الذي يستضيفه التلفزيون الإيراني لمناقشة خطط المُرشّحين للرئاسة الإيرانية وبرامجهم في المجالات الثقافية والاجتماعية، ورمى بالميكروفون إلى الأرض، وغادر الاستوديو، وسط تعليق من المذيع على هذا التصرّف؛ «آسف».

موقف أثار النقاش في خضمّ الحملات الدعائية للمُرشّحين. انقسمت الآراء بين داعمة أستاذ علم الاجتماع السياسي محمد فاضلي وأخرى تنتقده. لا تقبل الأعراف الإيرانية هذا الحجم من الغضب. لطالما عُرف نُخَب إيران وساستها بصبرهم وجَلَدهم، فهذا يجعلهم أشبه بحائكي السجّاد الذين يجلسون ساعات طويلة لأشهر حتّى إنهاء سجّادة تكون بعد ذلك لوحةً نفيسةً لا تُضاهى. ولذاك، توصف سياساتُهم بسياسات الفُستُق، إذ طالما اعتادوا وضعَ الفُستُق على طاولات المباحثات، وبينما يأكله ضُيوفهم بسرعة تراهم يقلّبون الفُستُقَ حبّةً حبّةً، مختارين ما يروق لهم، مانحين أنفسَهم الوقتَ للتفكير.

ليس هذا هو المشهد الوحيد الذي ستحتفظ به الذاكرة الإيرانية من الانتخابات الرئاسية المُبكّرة (2024)، بل هناك مشاهد عديدة أخرى: إلغاء تجمّع انتخابي لمسعود بزشكيان في طهران، قبل دقائق من التئامه في ملعب حيدر نيا وسط طهران، وهروع أنصاره إلى الشوارع المُحاذية لتشجيعه؛ ترديد شعارات حفظها الشباب منذ الأيام التي تلت وفاة الشابة مهسا أميني في عنف الشرطة في سبتمبر/ أيلول 2022. لكن المرّة هذه من دون أيّ تبعات ولا اعتقالات. أطلق بعضهم العنان لأصواتهم، بينما كان آخر تجمّع انتخابي لبزشكيان يَنفُضُ وسط آمالٍ بفوزه في الجولة الثانية من الانتخابات. فاز بزشكيان بالرئاسة وسط معادلات مُعقّدة، وأوّل ما قاله: «سأكون صوتَ من لا صوت لهم». يدرك بزشكيان أنّه وإن حصل على 16 مليون صوتٍ، إلّا أنّهم يُشكّلون نحو ربع أصوات الناخبين فقط، ويدرك أيضاً أنّ 60% من الإيرانيين قاطعوا الانتخابات في الجولة الأولى، وقاطعها 50% منهم في الجولة الثانية، رغم الجهود كلّها، من النظام والحكومة ووسائل الإعلام الرسمية والحزبية، لدفع الناس إلى المشاركة، ورغم الاستقطاب الكبير، خاصّة في الجولة الثانية بين التيارَين، الإصلاحي، الذي مثّله مسعود بزشكيان باعتدال، والمحافظ، الذي مثّله سعيد جليلي بيمينية.

لماذا هذا الغضب، ولماذا هذه المقاطعة، وما الذي ينتظر بزشكيان في داخل إيران قبل أن ينتظره خارجها؟... في كتابه «إيران على حدّ السكّين»، يصف محمد فاضلي، المذكور سابقاً، هؤلاء بـ«اليائسين غير الهادئين»، ويكتب أنّهم كذلك نتيجة تراكم المُشكلات من دون حلول أمامهم «في ظلّ احتفاظ الذاكرة الجمعية الايرانية بأزمات عديدة، ما جعل المجتمع «في مواجهة الخطر»، بسبب عدم نجاعة الحلول، وتتالي الأحداث، والخيارات والسياسات الخاطئة، وسير الأمور بعيداً من سيطرة النظام الاجتماعي والسياسي في قضايا استراتيجية، كالتغير المناخي وغيره، وهو ما يتجلّى في الاعتراض على الأوضاع المعيشية والاقتصادية في الدرجة الأولى، وهو أيضاً ما تكشفه الأرقام، سواء في السياسة أو علمي النفس والاجتماع.

منذ عام 2019 سَجّلت أربعة انتخابات في إيران، اثنتان رئاسيّتان وأخريان تشريعيّتان، نسبةَ مشاركةٍ أقلّ من 50% (برلمانية 2019: 42%، ورئاسيّة 2021: 49%، وبرلمانية 2023: 41%، ورئاسية 2024: 40% في المرحلة الأولى و49,8% في المرحلة الثانية). ومن ناحية اجتماعية، تفيد الاحصاءات بأنّ عام 2023 كان الأكثر عُنفاً في إيران طوال سبع سنوات سبقته. وتفيد دراسة لمركز إيسبا بأنّ 33% من الإيرانيين سريعو الغضب، وأكثر من 23% قد يكونون سريعي الغضب، بحسب الدراسة نفسها التي جاء فيها، أيضاً، أنّ الغضب يُقابَل بغضب، بحسب أكثر 50% من الإيرانيين، من دون أن يصل إلى مرحلة العنف.. غضب يصفه خبراء علم النفس والاجتماع بأنّه جمر تحت الرماد، ويقولون إنّ تبعات اشتعاله تطاول المجتمع والحكومة والنظام.

يقول رئيس جمعية علماء الاجتماع في إيران، سعيد مُؤيّد فر: «هناك نوعان من العنف في إيران، أحدهما المنزلي، وهذا تكشفه الأرقام، رغم أنّنا نعتقد أنّ المنزل في إيران مكان آمن، ويقال إنّ لدينا حياةً أسرية فعّالة، والمؤسّسة الاجتماعية الوحيدة المتبقية لنا هي هذه المؤسّسة. والثاني هو العنف الرسمي، وفي هذا النوع من العنف، يحاول النظام السياسي بطرق مختلفة فرض قِيَمه وأعرافه الخاصّة. وفي هذه الحالة، لمستوى الكراهية الذي يشعر به المجتمع تجاه هذه الأشكال من العنف تأثير على الوضع المستقبلي لمجتمعنا».

في أوضاع كهذه، يتسلّم مسعود بزشكيان زمام الأمور، لتضاف إليها وعودُ قطعها في حملته الانتخابية أحيت آمال بعضهم، ودفعت كثيرين إلى الترقّب. ارتفعت البورصة 4%، وتحسّن الريال الإيراني أمام الدولار 4% أيضاً. أعلن بزشكيان بوضوح رفضه العنف ضدّ النساء، وقال في حملاته الدعائية: «لدى بناتنا وأبنائنا مشكلات معنا. يجب أن نسمح للمجتمع بأن يُكوّن مَطالِب. أنا إنسان لدي الحقّ في اختيار ما ألبس، وليس لدينا الحقّ أن نُجبِر الآخرين على أن يلبسوا كما نُريد. والتعاطي مع قضية الحجاب يجب ألّا يكون بالعنف والضغط. يا للأسف! بدل أن تكون الحكومة ثقافية جَعلْنا الثقافة حكومية». وشدّد بزشكيان طوال دعايته على ضرورة اختيار المسؤولين من الكفاءات المُختصّة الخبيرة بعيداً من الانتماءات الحزبية والسياسية والمحسوبيات: «يجب إعطاء الأعمال للخبراء ليتّخذوا القرارات بناءً على المعطيات. أوجدنا ذهنية الهجرة لأنّنا لم نوفّر القوانين المناسبة ولم نشعرهم بحاجتنا إليهم في التنفيذ. لن أسمح لمن لا يراعي التراتبية الوظيفية تسلّم مسؤولية». وعود عديدة أطلقها بزشكيان للتعامل مع الحجاب، ولمنح «السنّة» مناصبَ في الدولة، ولتعزيز حصّة القوميات الإيرانية المختلفة في إدارة البلاد بناءً على الكفاءة، وتخفيف القيود على الإنترنت، وتعزيز دور المرأة، وعدم السماح بالتدخّل في الجامعات وطرد الأساتذة والطلبة، و... إلخ. يضاف هذا كلّه إلى ملفّات خارجية عديدة متشابكة، من الملف النووي الإيراني إلى العلاقات مع دول الجوار، مروراً بتحقيق التوازن شرقاً وغرباً، والتعامل مع محور المقاومة.

> يدرك بزشكيان أنّه وإن حصل على 16 مليون صوت إلّا أنّهم يُشكّلون نحوَ ربع أصوات الناخبين فقط

> يشيد بعضهم بتحضيرات بزشكيان لتشكيل حكومته ويصفونها بالعملية، لكنّهم يعربون عن قلقهم حيال المستقبل

اليوم رئيساً وليس نائباً في البرلمان، يتعاطى بزشكيان مع هذه الملفّات كلّها، وبعد اجتماع مع المُرشد علي خامنئي استمرّ خمس ساعات بعد إعلان فوزه، يجلس في مكتب الرئاسة إلى جانب منافسي الأمس، وشخصيات ومسؤولين انتقد فِكَرَهم، ورفض نهجهم في التعامل مع كثير من القضايا. كما يلتقي الحلفاء والداعمين، يستمع أكثر ممّا يتكلّم. عن قرب ينصت إلى خُلاصاتٍ عن أوضاع البلاد. بهدوء يكسر المحظور، فيضطر التلفزيون الرسمي لنشر خبر لقائه بالرئيس الأسبق محمد خاتمي، المحظور في الإعلام الرسمي. يرتّب طرائق التعامل مع الملفّات قبل فتحها. يُشكّل بحسب الأخبار المُتناقَلة لجنة سياسات برئاسة محمد رضا عارف، المعاون الأول للرئيس الأسبق محمد خاتمي، تضمّ مجموعات عمل في إطار ترتيبات تشكيل الحكومة، التي ستُعلن بعد أدائه القسم في أغسطس/ آب المُقبل (2024)، وعيّن عارف، عبّاس عراقتشي، منسّقاً له مع الحكومة الحالية لاستكمال ترتيباته. المجموعة السياسية برئاسة وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، والمجموعة الاجتماعية برئاسة وزير العمل الأسبق علي ربيعي، والمجموعة الاقتصادية برئاسة وزير الاقتصاد الأسبق علي طيب نيا، والمجموعة الثقافية برئاسة وزير الثقافة الأسبق رضا صالحي أميري، ومجموعة البنى التحتية برئاسة وزير الطرق الأسبق علي عبد العلي زاده.

تحضيرات بزشكيان لتشكيل حكومته يصفها بعضهم بالعمل في غرفة زجاجية، مُشيدين بالطريقة، وواصفين إياها بالعلمية، لكنّهم، في الوقت ذاته، يعربون عن قلقهم حيال المستقبل. يقول الناشط الإصلاحي أحمد زيد آبادي: «لقد أرسلنا بزشكيان بالتصويت له إلى حقل ألغام لا يملك خريطته».

يدرك الجميع في إيران نظاماً وشعباً ما يواجه البلاد. يتّفق الساسة على الأزمات ويختلفون ربّما في الحلول. قبل ثلاث سنوات، قال المُرشّح للرئاسة الإيرانية آنذاك، ورئيس البرلمان اليوم، محمد باقر قاليباف : «لا مجال أمامنا إلّا أن ننجح»، نجاح يكمن في حلول منتظرة اليوم، وليس غداً. فهل سينجح مسعود بزشكيان جرّاح القلب في إعمال مبضعه في أزمات إيران كلّها؟

(مدير مكتب التلفزيون العربي في طهران)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads